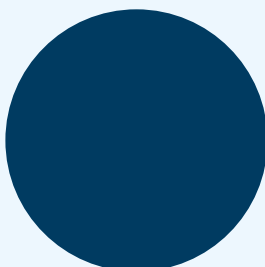
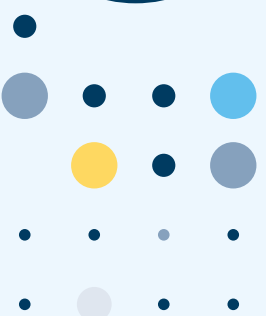
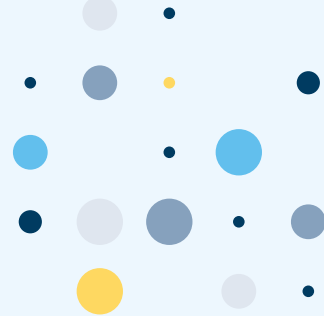
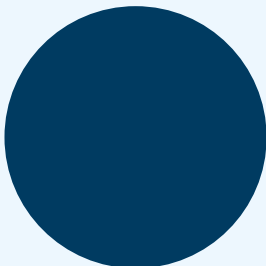
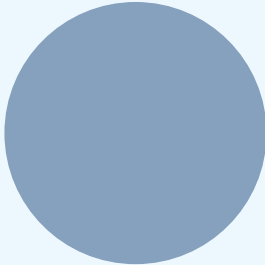
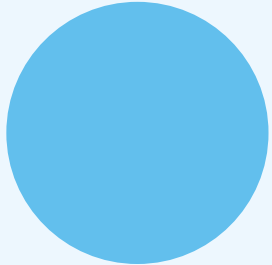
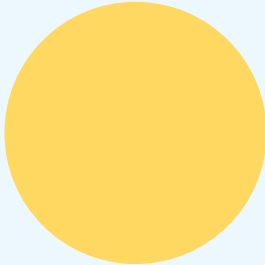
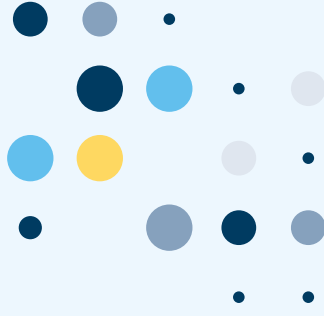
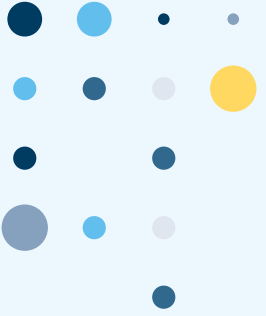
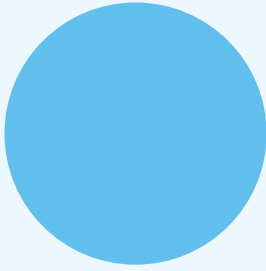


فريق عمل البيانات المستندة إلى عدم الإقصاء ملخص تنفيذي





جدول المحتويات

1	من نحن
2	ماذا فعلنا
3	النتائج التي توصلنا إليها
3	فجوات كبيرة في البيانات
4	عدم الإقصاء وجمع البيانات
5	عدم الإقصاء في تحليل البيانات والمخرجات
7	التعلم من الآخرين
8	مبادئ البيانات المستندة إلى عدم الإقصاء

من نحن

في أكتوبر ٢٠٢٢، دعانا مكتب الإحصاءات الوطني، وهو مجموعة متنوعة من كبار الأكاديميين وقادة المجتمع المدني يتمتعون بخبرة واسعة في موضوعات المساواة، والمنهجيات، والمناطق الجغرافية، وأخلاقيات البيانات، لتشكيل فريق عمل مستقل برئاسة السيدة مويرا جيب. كان هدفنا هو وضع توصيات حول أفضل السبل لإجراء تغيير تدريجي في عدم الإقصاء في بيانات وأدلة المملكة المتحدة.

وقد طلب منا النظر في أربعة أسئلة مهمة:

- 1 كيف يمكننا تحسين مبدأ عدم الإقصاء في جمع البيانات والأدلة وتحليلها والإبلاغ عنها في المملكة المتحدة؟
- 2 كيف يمكننا تحقيق أقصى استفادة من البيانات الموجودة، مثل البيانات الإدارية وبيانات تعداد السكان واستطلاعات الرأي لفهم المساواة وعدم الإقصاء؟
- 3 ما هي فجوات البيانات الحرجة التي تعيق فهمنا للمساواة وعدم الإقصاء وكيف يمكننا معالجتها؟
- 4 كيف يمكننا البناء على تجاربنا وخبرات الآخرين في تحسين نهجنا في المساواة وعدم الإقصاء في المستقبل؟

نحن ممتنون جدًا لكل أولئك الذين شاركوا معنا بأرائهم وخبراتهم وحاولوا تحقيق الإنصاف في توصياتنا بشأن ثروة المعلومات التي قدموها لنا. وبالنسبة إلى الراغبين في الحصول على نظرة أكثر تفصيلاً نحو النتائج والتوصيات الرئيسية من كل نشاط من أنشطة الاستشارات، فقد قمنا بنشرها بشكل منفصل وهي متاحة للعرض على الإنترنت.

هذا التقرير الموجز متاح أيضًا باللغة الويلزية والبولندية والرومانية والبنجابية والمندرينية والكانتونية والعربية والفارسية. وتوجد أيضًا إصدارات سهلة القراءة من هذا التقرير بتلك اللغات. إذا كنت تريد تنسيقًا آخر، يرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني على equalities@ons.gov.uk أو الاتصال على هاتف رقم 0800 298 5313.

ماذا فعلنا

بدأنا بتدشين مجموعة من الأنشطة للاستماع إلى الناس والتعلم منهم في جميع أنحاء المملكة المتحدة، بما في ذلك أولئك الذين قد يُطلب منهم المشاركة في البحث ومشاركة بياناتهم مع الباحثين، وأولئك الذين يجمعون البيانات والأدلة أو يستخدمونها. وقد اشتمل ذلك على ما يلي:

- تشاور مفتوح أونلاين لمدة 12 أسبوعًا على CitizenSpace
 - سبع مناقشات مائدة مستديرة وست مقابلات متعمقة مع كبار ممثلي الحكومة المركزية والمحلية، والممثلين في الدول المفوضة
 - أربع مناقشات مائدة مستديرة ومقابلات متعمقتين مع الأكاديميين وممثلي الجمعيات العلمية
 - مناقشات مع أكثر من 80 من قادة المجتمع المدني العاملين في ٥١ مجالًا مختلفًا للمساواة
 - مناقشات مع أكثر من 90 فردًا من الجمهور من ذوي الخبرة الحية في قضايا المساواة
- تم اختيار المشاركين في المناقشات والمقابلات المتعمقة من مجموعة من الخلفيات وتم اختيارهم بناءً على أعمال المساواة التي تحدث حاليًا.

وعُقدت فعاليات التشاور أونلاين، حيث جرت أثناء الوباء، عندما تم تقييد الاجتماعات وجهاً لوجه. وللتأكد من أننا سمعنا من أشخاص قد يكونون أقل قدرة على الوصول إلى الإنترنت، أجرينا أيضًا تشاورات ورقية بالبريد مع الأشخاص المعرضين لخطر الاستبعاد الرقمي.

بالإضافة إلى ذلك، نظرنا في الأوراق والعروض التقديمية حول مجموعة واسعة من الموضوعات المتعلقة بالبيانات والأدلة الشاملة. كما تم توجيه الدعوة لنا من قبل المجموعات والمنظمات الأخرى لحضور الفعاليات التي نظمها، حيث قدموا لنا تقارير مكتوبة للإسهام بوجهات نظرهم في المشاورات.

النتائج التي توصلنا إليها

لقد درسنا بعناية جميع الأدلة التي تم جمعها في إطار أنشطة التشاور والمشاركة لدينا، وقمنا بتلخيص نتائجها في هذا القسم.

فجوات كبيرة في البيانات

نحن ندرك أن البيانات الكاملة والمناسبة ضرورية لفهم احتياجات وظروف المجموعات المختلفة من الناس، ولضمان أخذ الجميع في الاعتبار، وعدم إقصاء أي أحد. كشفت النتائج المستخلصة من أنشطة التشاور التي أجريناها أنه على الرغم من توفر البيانات عبر البنية التحتية للبيانات في المملكة المتحدة لاستكشاف تجارب ونتائج مجموعة من الأشخاص ذوي الخصائص المختلفة، إلا أن هناك فجوات كبيرة في البيانات. بعض المجموعات أو الخصائص مفقودة تمامًا من البيانات، وبالنسبة لبعض المجموعات لا توجد بيانات كافية، وبعض البيانات ليست ذات جودة كافية.

من بين الأمثلة التي تم إبرازها لنا من **المجموعات أو الخصائص المفقودة** ما يلي: الأشخاص المتحولين جنسياً وغير الثنائيين والمتنوعين بين الجنسين والسكان غير المقيمين في المنازل (على سبيل المثال، الأشخاص الذين يعيشون في مؤسسات سكنية مثل دور الرعاية أو السجون والمشردين) و**المجموعات التي غالبًا ما يُنظر إليها على أنها «يصعب الوصول إليها»** (على سبيل المثال، مجموعات العجر والروما والرحالة والسجناء السابقون وطالبو اللجوء وضحايا العنف المنزلي والمهاجرون غير المسجلين أو ضحايا الاتجار بالبشر). بعض هذه المجموعات تشتمل على الأشخاص الأكثر ضعفًا وحرمانًا في المملكة المتحدة، مما يجعل من الضروري بشكل خاص معالجة نقص البيانات التي تعكس حياتهم وتجاربهم.

العديد من المشاركين في أنشطة التشاور الخاصة بنا حددوا أيضًا **الأطفال كمجموعة تُفتقد البيانات الخاصة بها**، وخاصة الأطفال محل الرعاية، والأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة أو الإهمال في مرحلة الطفولة المبكرة، ومقدمي الرعاية من الشباب، والأطفال المهاجرين، والأطفال المعوقين، وأطفال العجر والروما والرحالة.

العديد من المشاركين وصفوا الفجوات في فهم أسباب تعرض الناس لاحتلال **الاستبعاد الرقمي** وفي أي ظروف، ومدى جودة تمثيل **السكان المستبعدين رقمياً** في عملية جمع البيانات التي تتم بطريقة روتينية. شعر بعض المشاركين أن التدابير التي تم وضعها استجابةً لجائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19) ربما أدت إلى استبعادهم من الأبحاث بشكل أكبر؛ وانتقلت العديد من الاستطلاعات إلى منصات الإنترنت، مما قد يؤدي إلى فرض رسوم على المشاركين، وتقييد وصولهم.

حدد المشاركون أيضًا الثغرات في تغطية الموضوعات والتي من شأنها أن تحد من الرؤى السياسية والتفسيرية. وتشمل تلك الثغرات عدم وجود **بيانات الدخل في التعدادات الرسمية للسكان**، وهو ما يحد من فهم العيوب، ونقص البيانات الخاصة بمجموعة ذات **خلفية اجتماعية واقتصادية معينة**، وهو أحد المتغيرات المهمة لفهم مواضيع مثل عدم المساواة في التعليم.

تم تقديم العديد من الأمثلة حول عدم توفر المعلومات بشكل كافٍ. وقال عدد من المشاركين إن البيانات الخاصة بالديانة غالبًا لا يتم جمعها في استطلاعات الرأي، وفي حالة جمعها، لا يتم الإبلاغ عنها بشكل روتيني أو غالبًا ما يتم دمجها مع المعتقدات والممارسات، وهو ما قد يكون سببًا في إخفاء عدم المساواة. وعلى الرغم من أن البيانات المتعلقة بالتوجه الجنسي يتم جمعها في العديد من مصادر البيانات في المملكة المتحدة إلا أنه لا توجد معلومات حول التجارب والنتائج المختلفة للأشخاص المرتبطين بميولهم الجنسية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من أن بيانات الحمل والأمومة من الخصائص المحمية بموجب تشريعات المساواة في بريطانيا العظمى، فإن المعلومات المتعلقة بعدم المساواة في الحمل ونتائج الحمل هي معلومات جزئية. كما تحدث المشاركون أيضًا عن نقص البيانات حول الخصائص الشخصية ذات الصلة بمراقبة المساواة في مصادر البيانات الإدارية.

وحتى عندما يتم تضمين المجموعات والموضوعات ذات الصلة في استطلاع الرأي أو البيانات الإدارية، فقد أشار المشاركون إلى احتمال كون تلك البيانات ذات جودة رديئة. المعلومات التي يتم تقديمها بالوكالة قد تكون غير دقيقة. على سبيل المثال، في حالة توفر البيانات للأطفال، يتم في الغالب جمعها من أشخاص غير الأطفال أنفسهم وبالتالي قد لا يتم سماع أصوات الأطفال. قد تكون هناك أيضًا مشكلات متعلقة بنقص البيانات الهامة لموضوع عدم الإقصاء. هذا هو الحال بشكل خاص فيما يتعلق بأسئلة تعداد السكان الطوعية، مثل الديانة، وبالتالي تكون مستويات الإجابة عليها أقل من مستويات الإجابة على الأسئلة الإجبارية. ومن الممكن أيضًا أن تصبح المعلومات التي تم ترحيلها من مصادر بيانات جمعت في وقت سابق معلومات غير دقيقة بمرور الوقت، على سبيل المثال، حيث يعبر الأشخاص عن تفضيلاتهم لمجموعات معينة في سياقات مختلفة أو في أوقات مختلفة.

ومن الممكن أن تؤدي المشكلات المتعلقة بجودة البيانات إلى صورة مضللة، مما يجعل من الصعب تحديد مكان حدوث التمييز والتشويه وتقلص فرص حياة الناس، ولهذا فإننا نرى أن معالجة هذه الفجوات يجب أن تحظى بالاهتمام كأولوية.

عدم الإقصاء وجمع البيانات

يعد جمع البيانات الصحيحة من الأشخاص المناسبين أمرًا أساسيًا لتطوير مستوى فهم عدم المساواة الذي نحتاجه لاتخاذ الإجراء المناسب. ومع ذلك، فإن بحثنا مع منظمات المجتمع المدني والأفراد من المجموعات وقطاعات السكان ذات الصلة أشار إلى أن هناك مجموعة واسعة من العوامل العملية والثقافية والعاطفية التي لها تأثير مشترك على رغبة الناس وقدرتهم وفرصهم للإدلاء بمعلوماتهم الشخصية والمشاركة في الأبحاث الرسمية.

وقد ظهرت **الثقة** في جميع أنشطة الاستشارات لدينا **كحاجز أمام المشاركة في جمع البيانات**. وشمل ذلك تصورًا بين العديد من المشاركين بأن هناك شعورًا عامًا بعدم الثقة في الحكومة، وكذلك في الإحصاءات الحكومية، بشكل خاص وغير حصري، بين المجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصًا، (الموصوفة على وجه التحديد على أنها تؤثر على مجتمعات العجر والروما والرحالة والأقليات العرقية الأخرى والمهاجرين المسجلين وغير المسجلين).

وأوضح المشاركون كيف أن ذلك قد يتسبب في نقص تمثيل بعض المجموعات أو عدم رؤيتها بشكل فعال، مما يؤدي في النهاية إلى قرارات سياسية قد لا تعكس هؤلاء السكان بشكل كاف، وتزيد من عدم ثقتهم. لاحظ بعض المشاركين درجة من عدم اليقين والخوف بين المجموعات وقطاعات السكان المعنيين بشأن كيفية استخدام الحكومة لبياناتهم، بما في ذلك المخاوف من أن الكشف عن وضعهم قد يؤدي إلى عدم المساواة في المعاملة أو التمييز أو تفاقم أوضاعهم.

سمعنا أيضًا عن الحواجز الأخرى التي قد تؤثر على **الاستعداد للمشاركة**، بما في ذلك عبء الطلبات المتكررة للمشاركة في الأبحاث من بعض الفئات السكانية، لا سيما أولئك الذين يعانون من ضغوط متنافسة في حياتهم اليومية، وتصوراتهم بأن هناك القليل من المزايا الشخصية أو المجتمعية، إن وجدت، التي تدفعهم للقيام بذلك.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك رأي بأنه قد يتم منع الأشخاص من المشاركة بسبب **عدم إمكانية الوصول إلى** التدريبات على جمع البيانات، مثل أدوات جمع البيانات عبر الإنترنت، باستثناء أولئك الذين ليس لديهم وصول أو مهارات رقمية محدودة، أو بسبب عدم مراعاة اللغة أو القراءة والكتابة أو احتياجات الفهم لمجموعات سكانية مختلفة، والهوية الشخصية وخصائص الأفراد المسؤولين عن تصميم وتنفيذ جمع البيانات، ونظرًا لأن التحليل لا يعكس مجموعات سكانية متنوعة، الأمر الذي لا يشجع على المشاركة.

تم أيضًا وصف البطاقات المستخدمة لمعرفة الخصائص الفردية ضمن عملية جمع البيانات على أنها عائق محتمل أمام المشاركة. كما تم اعتبار قدرة الأشخاص على اختيار الفئات في الاستطلاعات وفي النماذج التي تعكس خصائصهم وظروفهم الشخصية أمرًا بالغ الأهمية. سلط بعض المشاركين الضوء على الطبيعة القديمة لبعض أسئلة الاستطلاع، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالانتماء العرقي، والأسئلة المتعلقة بالإعاقة الجسدية. كانت هناك اقتراحات من البعض بأن جمع بيانات الإعاقة يتحول من التركيز على النموذج الطبي، الذي ينظر إلى إعاقات الفرد أو اختلافاته، إلى النموذج الاجتماعي للإعاقة، واستكشاف احتياجات الفرد ووجهات نظره، كوسيلة لتحسين طريقة التعامل مع الحواجز التنظيمية والهيكليّة التي تحد من مشاركة الناس في المجتمع.

عدم الإقصاء في تحليل البيانات والمخرجات

تم تسليط الضوء على العديد من القضايا التي تؤثر على جمع البيانات وتحليلها، والتي من الممكن أن تقوض التمثيل وأهمية النتائج التي تم التوصل إليها.

وصف المشاركون كيف أن **نقص التنسيق** في البيانات المتعلقة بالسمات الشخصية يمثل عائقًا أمام القدرة على فحص المجموعات بالتفصيل ومقارنة البيانات في مختلف دول المملكة المتحدة. كما كان يُنظر إلى استخدام المعايير المنسقة التي عفا عليها الزمن على أنه فشل في التعبير بشكل كافٍ عن تنوع السكان حاليًا، على سبيل المثال الاستخدام المستمر للمعايير العرقية من تعدادات السكان في المملكة المتحدة لعام 2001.

كما تم إبلاغنا **بالتحديات المفاهيمية** في البيانات الحالية وتأثير ذلك على جودة الأدلة المبنية عليها. على سبيل المثال، فيما يتعلق بعدم الوضوح في المفاهيم التي تم جمعها عبر مصادر مختلفة باستخدام مصطلحات الإعاقة والأصل العرقي. كما تم ذكر التناقضات في تعريفات مصطلح «المحرومين» كقضية مهمة بالنسبة للمحللين.

كما سلت المشاركون الضوء على القضايا التي تنشأ عن **أحجام عينة صغيرة** في استطلاعات الرأي الأسرية، بما في ذلك تأثير ذلك على **مستوى التفاصيل** في التحليل الذي يمكن إعداده، سواءً كان ذلك حسب القطاع أو الجغرافيا أو الخصائص، والذي من الممكن أن يجعل مجموعات بأكملها غير مرئية في البيانات. وقيل إن التجميع الناتج للمجموعات الأصغر في فئات أكبر من الممكن أن يؤدي إلى تهميش وعزل بعض المجموعات والسكان. وتعيق أحجام العينات الصغيرة أيضًا القدرة على إنتاج قوي **للتحليلات المقطعية**. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض القدرة على فهم مجموعات فرعية محددة من السكان، والعلاقة بين الخصائص المختلفة وتأثيرها المشترك على النتائج المختلفة.

كما أن **عدد مرات جمع البيانات** أثير باعتباره قضية مهمة. تم الاعتراف بأن تعدادات سكان المملكة المتحدة هي مصدر قيم للبيانات التي لا تقصي أي أحد، حيث توفر رؤى لا يمكن تحقيقها مع مصادر البيانات الأخرى، ولكن الفجوة التي تبلغ ٠١ سنوات بين التعدادات تعني أن البيانات الناتجة غالبًا ما تكون قديمة لعدة سنوات.



شعر بعض المشاركين أن البيانات الإحصائية وحدها لا يمكن أن توفر فهماً شاملاً للتجربة الحية. ونظراً لتعقيد وثرأء وتقاطع القضايا التي تؤثر على حياة الناس، فقد رأى المشاركون أنه من المهم أن يتم استخدام البيانات النوعية والكمية عندما يكون ذلك مناسباً.

القدرة البحثية المخصصة والمهارات اللازمة لمصدر البيانات وتحليلها كانت أيضاً قضايا شائعة أثيرت عبر أنشطة التشاور المختلفة، والتي يُنظر إليها على أنها تحد من التحليلات المحتملة التي يمكن إجراؤها حتى في حالة توفر البيانات المطلوبة.

سمعنا أيضاً عن القضايا المتعلقة بإمكانية الوصول إلى البيانات والأدلة. وتحدثت المؤسسات التي شاركت في التشاور عبر الإنترنت عن **عدم وجود بيانات يمكن الحصول عليها بسرعة والوصول إليها بسهولة**، وأبلغ بعض المشاركين أيضاً عن عدم اليقين في معرفة البيانات المتاحة بالضبط ومكان الوصول إليها. كما أكد البعض على الحاجة إلى استخدام لغة واضحة يسهل الوصول إليها لنقل التفسيرات الإحصائية وتوافر البيانات والأدلة في مجموعة من الأشكال المختلفة لتمكين الوصول إلى جماهير متنوعة.

التعلم من الآخرين

بالإضافة إلى النتائج الرئيسية من أنشطة التشاور التي تم تلخيصها هنا، درسنا أيضاً كيف يمكننا التعلم من التجارب في المملكة المتحدة وأماكن أخرى لتحسين نهجنا في المساواة وعدم الإقصاء في المستقبل. المشاركون في أنشطة التشاور معنا أطلعونا على أمثلة من الممارسات الواعدة التي تعد مكملة للممارسات التي نحن على علم بها من خلال تجربتنا الخاصة. يوجد مزيد من التفاصيل عن بعض هذه الممارسات في تقرير النتائج الرئيسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقارير الأدلة الداعمة تلخص النتائج الأكثر شمولاً التي تم التوصل إليها من كل من أنشطة التشاور والمشاركة التي تم القيام بها.

مبادئ البيانات المستندة إلى عدم الإقصاء

بناءً على هذه النتائج، قمنا بتطوير مجموعة من 8 مبادئ، مع توصيات محددة أسفل كل منها، لتحسين البنية التحتية للبيانات الشاملة في المملكة المتحدة. المبادئ هي:

1. خلق بيئة من الثقة والجدارة بالثقة
2. اتخاذ نهج نظام تعاوني كامل لتحسين البنية التحتية للبيانات في المملكة المتحدة
3. ضمان جذب المجموعات بقوة
4. ضمان توافر بيانات كافية لتصنيف قوي وموثوق وتحليل متعدد الجوانب
5. التأكد من أن المفاهيم مناسبة وواضحة
6. توسيع نطاق الأساليب المستخدمة وخلق مناهج جديدة لفهم تجارب الجميع
7. مراجعة المعايير المنسقة بانتظام للتكيف مع المعايير والاحتياجات الاجتماعية المتطورة
8. ضمان إتاحة البيانات والأدلة في المملكة المتحدة للجميع على قدم المساواة

يمكنك أن تجد المجموعة الكاملة من التوصيات تحت كل مبدأ من هذه المبادئ الثمانية في تقرير النتائج الرئيسي. وإذا تم تنفيذ هذه النتائج بالكامل، فسوف تساعد في إحداث التغيير التدريجي المطلوب في كون بيانات وأدلة المملكة المتحدة لا تقصي أحداً.

الاتصال بنا

إذا كنت ترغب في التواصل معنا، يرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني على equalities@ons.gov.uk أو يمكنك مراسلتنا على العنوان التالي

Government Buildings
Cardiff Road
Newport
South Wales
NP10 8XG

